

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٤٩

الخميس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سكراتيتش. (كرواتيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف
إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
إيطاليا السيد مانتوفاني
بلجيكا السيد كينيس
بنما السيد دي فنغوشيا
بور كينا فاسو السيد كودوغو
الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي
جنوب أفريقيا السيد لاهر
الصين السيد لي كيشين
فرنسا السيد كاسيانيديس
فيت نام السيد بوي ثي جيانغ
كوستاريكا السيد باليسثيرو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة فاوست
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شيدلبور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-66029 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

لممثلة كوبا.

السيدة نونيس موردوتشي (كوبا) (تكلمت

بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن باسم الدول

الـ ١١٨ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

إن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط نتيجة

لاستمرار احتلال إسرائيل العسكري للأرض الفلسطينية

والأراضي العربية الأخرى منذ عام ١٩٦٧ ما زالت

مبعث قلق شديد، ليس للمنطقة وحدها بل للمجتمع

الدولي بأسره.

ومنذ العام الماضي ازدادت الحالة تفاقمًا باتباع

إسرائيل المستمر لسياسات وممارسات غير قانونية، منها

المهجمات العسكرية المستمرة على المدنيين الفلسطينيين

وممتلكاتهم، ومواصلتها تشييد المستوطنات والجدار في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرارها في

فرض جميع أشكال تدابير العقاب الجماعي اللاإنسانية وغير

القانونية على السكان المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع

غزة. وما زال الجولان السوري محتلا، كما أن الحالة في لبنان

ما زالت معقدة.

وقد دعت حركة عدم الانحياز مجلس الأمن مرارا إلى

تحمل مسؤولياته وممارسة سلطته، وفقا للميثاق، للتصدي

للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعاني الشعب

الفلسطيني باستمرار من وطأة الاحتلال العسكري الوحشي

الإسرائيلي لأرضه منذ عام ١٩٦٧، وحيث يحرم من حقوق

الإنسان الأساسية، بما فيها حق تقرير المصير وحق اللاجئين

الفلسطينيين في العودة منذ عام ١٩٤٨.

وتدرك حركة عدم الانحياز جيدا التأثير السلبي

الكبير للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والصراع العربي

الإسرائيلي على السلام والأمن. وهكذا، فإن الحركة

إذ تأخذ في الحسبان قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)

المتخذ قبل يومين فحسب، تهيب بالمجلس أن يتابع هذا القرار

وينفذه وتجدد نداءها لتنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة،

الأمر الذي من شأنه أن يسهم كثيرا في تحقيق سلام عادل

ودائم وشامل.

وتؤكد الحركة أن العائق الرئيسي دون ممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ودون

تحقيق الحل القائم على دولتين من أجل السلام ما زال يتمثل

في حملة إسرائيل لبناء المستوطنات غير القانونية. وتشمل تلك

الحملة مصادرة مساحات شاسعة من الأرض، وبناء

المستوطنات والتوسع فيها، ونقل المستوطنين، وبناء الجدار،

وبناء طرق التفافية غير مسموح لغير الإسرائيليين

استخدامها، وفرض نظام للتراخيص وقيود شديدة أخرى

على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية.

وتؤكد الحركة مجددا إدانتها القوية لجميع أنشطة

إسرائيل وتدابيرها الاستيطانية غير المشروعة، بما في ذلك

داخل القدس الشرقية وحولها وفي غور الأردن، التي ترمي إلى

الضم غير القانوني لمزيد من الأرض الفلسطينية على أساس

الأمر الواقع. وتطلب الحركة الوقف الفوري والكامل لجميع

تلك الأعمال غير القانونية وامتثال إسرائيل لجميع التزاماتها

بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

والاحترام الكامل لالتزاماتها في هذا الصدد في سياق

عملية السلام.

وفي هذا الصدد، تعرب الحركة أيضا عن قلقها البالغ

إزاء ارتفاع معدل حوادث العنف والتحرش والترهيب التي

يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين

وممتلكاتهم وأرضهم الزراعية، وتدعو السلطة القائمة

ولقد قامت إسرائيل بتصعيد هذه الأنشطة غير القانونية بالفعل مؤخرًا، سعياً للإسراع بمحاولاتها لتغيير التكوين السكاني للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ووضعها، بما فيها القدس الشرقية، ولفرض حل غير قانوني من جانب واحد، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وبالرغم من الالتزامات المقطوعة في سياق عملية سلام الشرق الأوسط والاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه العملية، وفي تعارض كامل مع روح وأهداف عملية السلام المجددة التي نحن بصددتها.

وقدمت حركة بلدان عدم الانحياز رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن، تحت فيهما المجلس على التصدي جدياً لهذه المسألة البالغة الأهمية، بطرق منها اعتماد قرار بشأنها. ومن دواعي الأسف مرة أخرى أن المجلس لم يتصرف، برغم الموقف الحازم الذي اتخذته في قرارات سابقة إزاء مسألة المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زال غير قادر على تنفيذ القرارات التي يصدرها.

وتؤكد الحركة مجدداً إدانتها لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتشدد على الأخطار الناجمة عن استمرار هذه التدابير الإسرائيلية غير القانونية والانفرادية. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، الإجراءات الضرورية لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالقانون الدولي وعلى الوقف الفوري والكامل لجميع المستوطنات وبناء الجدار والتوسع فيه وتخطيطه في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحركة تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المفزعة في قطاع غزة نتيجة للحصار الجزائي الذي تفرضه إسرائيل على المنطقة في عقاب جماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين. وتواصل السلطة القائمة

بالاحتلال إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء عنف المستوطنين وخروجهم على القانون، ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين على أفعالهم.

ومما يصور الخطر الحقيقي لوجود المستوطنين الإسرائيليين غير المشروع في الأرض الفلسطينية وتأثيرهم المدمر على احتمالات تحقيق السلام والأمن والاستقرار تلك الحوادث المؤسفة التي وقعت أخيراً في الخليل، حيث أشعل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون النار في منازل الفلسطينيين وبساتينهم، وأطلقوا النار على المدنيين، وانتهكوا حرمة المساجد والقبور.

وتدين الحركة أيضاً استمرار إسرائيل في إنشاء الجدار غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، في تحدٍ صارخ لفتوى محكمة العدل الدولية واستخفاف بها وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد عدم قانونية بناء الجدار الفاصل ويطلب وقفه وتفكيكه.

ويساور حركة بلدان عدم الانحياز قلق بالغ إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي تسببه هذه الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية والتدميرية، التي تقسم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى جيوب منفصلة محاصرة وتعزل القدس الشرقية عن بقية الإقليم، فتقوض وحدة الأرض الفلسطينية وسلامتها وتواصل أجزائها تماماً. إنها تدمر مجتمعات بأكملها، وتشرد آلاف المدنيين الفلسطينيين وتعزل عشرات الألوف من الفلسطينيين غيرهم في كاتونات منفصلة. وتكرر الحركة مطالباتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتثل للالتزاماتها بكل دقة، على النحو الوارد في الفتوى وفي قرار الجمعية دإط-١٥/١٠.

الجانب الشمالي من الخط الأزرق، وأن تمتنع فوراً عن أي خرق للسيادة اللبنانية أو للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعن أي استفزاز للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

تطالب الحركة بتسوية فورية لمسألة مزارع شبعا، مع الاحترام الكامل لسلامة الأراضي اللبنانية، كما جاء في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحث جميع الأطراف على التعاون لحماية حقوق لبنان السيادية في تلك المنطقة، وننوّه بالجهود الهامة للأمين العام في هذا الصدد.

تدرك الحركة إدراكاً كاملاً التحديات الكبرى التي تواجه لبنان نتيجة وجود ١,٢ مليون قنبلة عنقودية أطلقتها إسرائيل أثناء عدوانها على ذلك البلد. وتدين الحركة مجدداً استخدام إسرائيل لتلك الأسلحة وتستنكر حصيلة خسائر الأرواح الناجمة عنها. وتحت الحركة إسرائيل بقوة على توفير معلومات دقيقة عن مواقع تلك الأسلحة الفتاكة، فضلاً عن خرائط لحقول الألغام التي زُرعت أثناء احتلالها لجنوب لبنان.

تهنئ الحركة شعب لبنان وقادته، وتدعم دعماً كاملاً الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإقرار القانون الانتخابي. كما ترحب الحركة بعقد دورتين من الحوار الوطني بشأن سبل تدعيم سلطة الدولة على جميع أراضيها لضمان السيادة والأمن للدولة اللبنانية وشعبها. وترحب الحركة كذلك بالاتفاق على منع استخدام السلاح والعنف لتسوية النزاعات.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن جميع التدابير والإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير الطابع القانوني والمادي والديمقراطي، وتغيير الطابع الهيكلي المؤسسي للجولان

بالاحتلال إغلاقها جميع المعابر الحدودية لقطاع غزة، وإعاقة تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك توصيل المساعدة الإنسانية الحيوية كالغذاء والأدوية والوقود وغير ذلك من المواد الأساسية، التي ما زال يوجد نقص فيها جميعاً. بل إن إسرائيل تواصل عرقلة أعمال الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تسعى إلى توفير المعونة التي اشتدت حاجة السكان الفلسطينيين إليها، وهم يواجهون زيادة الفقر والجوع والمرض نتيجة لهذا الحصار القاسي.

ولا بد من إدانة هذه التدابير الإسرائيلية غير القانونية بقوة. ولا بد من أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء لوضع حد لهذا الحصار المفروض على قطاع غزة من أجل السماح بحرية تنقل الأشخاص والسلع لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي ينوء بحملها الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يصرّ على تقييد الدولة القائمة بالاحتلال بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في ما يتعلق بالسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها.

لقد دأبت حكومة لبنان على السعي إلى إحلال الاستقرار على أراضيها في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي الغاشم والانتهاكات الخطيرة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وحركة عدم الانحياز تعرب مجدداً عن ارتياحها للتدابير التي تتخذها الحكومة اللبنانية لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وترحب الحركة أيضاً بانتشار القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود اللبنانية الشمالية والشرقية، لضمان الأمن والاستقرار هناك.

لا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق العميق إزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية البرية والجوية للخط الأزرق، بما يتناقض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإننا نحث إسرائيل بقوة على إنهاء احتلالها للجزء الشمالي من قرية العجر، في

القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبعدم احترامها للالتزامات التي تعهدت بها في العملية السلمية.

تحت حركة عدم الانحياز جميع الأطراف المعنية، بما فيها مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، على بذل الجهود الضرورية لتعزيز عملية السلام، للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

أخيراً، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونأمل أن تنهي الجهود الجارية احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ - أي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل - وأن تحقق الحل القائم على الدولتين. والحركة تعيد تأكيد التزامها الثابت بإيجاد حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره وسيادته في دولته المستقلة في فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أنه من غير المرجح أن يتحقق بحلول نهاية هذه السنة الهدف الذي حدده أنابوليس - التوصل إلى معاهدة سلام إسرائيلي - فلسطيني. لكنه ينبغي لنا أن نرحب بعزم الطرفين على مواصلة المفاوضات. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة والمكثفة.

السوري المحتل، فضلاً عن تدابير إسرائيل لتطبيق سلطتها القضائية والإدارية هناك، وكلها تدابير باطلة وليس لها أي أثر قانوني. ونؤكد أيضاً أن جميع تلك التدابير والإجراءات، بما فيها إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها غير القانونيين في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، انتهاك واضح للقانون الدولي؛ والاتفاقات الدولية؛ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وهذه الإجراءات كلها تشكل تحدياً للمجتمع الدولي.

تدين حركة عدم الانحياز الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة في الجولان السوري المحتل. وتطالب الحركة بأن تنقيد إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وبأن تنسحب كلياً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

يدين أعضاء حركة عدم الانحياز العمل العدواني الذي ارتكبه قوات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ضد الجمهورية العربية السورية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتعرب عن قلقها العميق إزاء العواقب السلبية لذلك العمل على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها العميق إزاء ضالة التقدم المحرز في عملية السلام، على الرغم من إعادة إطلاقها في أعقاب مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والجهود الجبارة لترويج مبادرة السلام العربية. فعلى الرغم من تواصل المفاوضات والاجتماعات بين الطرفين لا تزال العملية معطلة ومقوضة بسبب استمرار إسرائيل في تنفيذ السياسات والممارسات غير

ونقر ما قاله الحائز لجائزة نوبل السيد اهتيساري بأنه "يمكن تسوية جميع المنازعات، وما من أعذار تجعلها أبدية". وفي حقيقة الأمر فإن سلاما دائما وشاملا في الشرق الأوسط قد تأخر كثيرا ويجب أن يكون في متناول أيدينا. وانطلاقا من هذا الإيمان، ستواصل تركيا العمل من أجل إحلال السلام الشامل القائم على حل الدولتين والمساهمة في السلم والازدهار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر روبرت سيري على إحاطته الإعلامية المستنيرة. إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن من فوره، القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، جاء في أوانه. ونؤيد القرار تأييدا كاملا كونه يتضمن عناصر جوهرية لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ونقدر أيضا جهود المجموعة الرباعية.

أود أن أكرر تأييد اليابان الشديد لعملية السلام في الشرق الأوسط والتزامها بها وتقديم دعمها من أجل تحقيق حل الدولتين. وفي حين أن عملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال تواجه تحديات صعبة، نعتقد أن التطورات التي حدثت منذ مؤتمر أنابوليس جديدة بالملاحظة. وهناك تفاعلات منتظمة على أعلى مستوى بين الأطراف، تبين مدى جدية التزامها بالعملية.

ونعتقد أن إبرام اتفاق شامل بشأن حل الدولتين أمر جوهري من أجل الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، ولا بد له من أن يتناول جميع القضايا الجوهرية

إن تركيا إذ تضع هذه الفكرة في حسابها، فإنها ترحب بقرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، لأنه يشدد على عدم التراجع عن عملية أنابوليس، وعلى أهمية مبادرة السلام العربية. ويعيد القرار إلزام الطرفين بواجبهما المتفق عليها سابقا. ونعتقد أن لهذا الأمر أهمية خاصة، لأن الحالة على الأرض ستترك أثرا مباشرا على نجاح العملية.

لحفاظ على الزخم في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة، ينبغي ألا يتخذ أي من الطرفين أي إجراء من شأنه أن يقوض العملية السلمية ويمس بمفاوضات الوضع النهائي. وفي هذا الصدد، يجب أن تنتهي الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما يجب وقف بناء جدار الفصل. ويجب كذلك تخفيف الصعوبات اليومية التي يواجهها الفلسطينيون عند نقاط التفتيش وحواجز الطرق. ويجب اتخاذ خطوات فورية لوقف التدهور المتسارع للحالة الإنسانية في غزة.

ينبغي أن يتمكن الفلسطينيون من الإحساس بأن ما يبنيه لهم المستقبل هو حياة أفضل وأكثر إشراقا وكرامة. كما ينبغي لهم إنهاء انقساماتهم الداخلية. وبالمقابل، ينبغي للشعب الإسرائيلي أن يكون قادرا على الشعور بالأمن والثقة بمستقبل مستقر وهادئ وخال من التهديدات. لذا، لا بد من معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

ونعرف كلنا أن مشاكل المنطقة مترابطة. إن هذا لازم من أجل إحلال السلام الشامل. انطلاقا من ذلك الفهم، نرحب بعلاقات التقارب وإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية وبالتطورات الملموسة في لبنان بشأن تنفيذ اتفاق الدوحة. ونعتقد أن شعب لبنان سوف يزد من تعزيز هذه التطورات ويمضي قدما في التطورات الإيجابية الأخيرة في بلاده. ونأمل أيضا ونتوقع استئناف المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية بعد الانتخابات في إسرائيل.

وتحقيقاً لتلك الغاية نحض السلطات الإسرائيلية على رفع الحصار والسماح بحركة الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه علينا أن نعالج مشكلة إطلاق القذائف وقذائف المورتر على الشعب الإسرائيلي من غزة. وندعو حماس وغيرها إلى وقف أي شكل من أشكال العنف واحترام سلامة الشعب الإسرائيلي. وتدعو اليابان إلى تمديد وقف إطلاق النار مع توقف العنف فوراً. ومن أجل تيسير العملية السلمية أيضاً، يجب على الإسرائيليين إنفاذ تجميد الأنشطة الاستيطانية وفقاً للمرحلة الأولى من خارطة الطريق. إن أعمال العنف الأخيرة التي قام بها مستوطنون في الخليل تكشف عن درجة كبيرة من هشاشة الحالة في الضفة الغربية.

ونعتقد أن سيادة القانون يجب احترامها ونشيد بالتزام السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتعزيز تعاونهما في ذلك الصدد. ومن الأهمية الفائقة ضمان بيئة آمنة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني يعيشان فيها معاً من دون خوف أو يأس.

إن اليابان ملتزمة بنفس القدر بدعم التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط التي تعتبر جوهرية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء اقتصاد قادر على الحياة ومستدام. ومن الجدير بالذكر أن اليابان روجت لمبادرة تدعى "ممر من أجل السلام والازدهار" تتمثل في إنشاء منطقة زراعية - صناعية في غور الأردن وتوفير فرص عمل وتيسير التصدير إلى المناطق المحيطة. ويتوقف المشروع على التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن واليابان.

وعلاوة على ذلك، استضافت اليابان المؤتمر الرابع لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر. وترأس الاجتماع الجانبان على التوالي، السيد ماير شيتريت، وزير الداخلية في إسرائيل، والسيد صائب

مثل الحدود الدائمة والقدس والترتيبات الأمنية واللاجئين والموارد المائية.

إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان.

ونؤيد أيضاً الوحدة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس من خلال الحوار الوطني التي بذلت مصر جهوداً كبيرة لتعزيزه.

ومن المهم بنفس القدر تهيئة بيئة في المنطقة مفضية إلى الاستمرار في عملية السلام دون توقف. لذلك نقر مبادرة السلام العربية الهامة والدور البناء لكل دولة في الشرق الأوسط. ونقدر أيضاً جهود مباحثات السلام غير المباشرة بين إسرائيل وسورية برعاية تركيا. ونأمل لذلك التقدم الإيجابي الذي تجلّى على جميع تلك الجبهات أن يبلغ ذروته قريباً في إحلال سلام دائم في المنطقة.

وهناك بعض التحسينات في الحالة الأمنية في هذه المناطق مثل جنين ونابلس. وهذا يبين فوائد التعاون بين السلطات الإسرائيلية والسلطات الفلسطينية وتعزيز مصداقية السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس.

ونعتقد أن المنجزات التي تحققت حتى الآن سوف تخدم بوصفها أساساً راسخاً في هيكل عملية السلام في العام المقبل. واليابان مستعدة لبذل كل جهد لدعم العملية.

وعلى الرغم من دلائل التقدم، نشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الظروف الإنسانية على أرض الواقع، وخاصة في قطاع غزة. إن نقص الإمدادات الأساسية والقيود على الحركة لها آثار ضارة على حياة الناس العاديين. ومن الواضح أن هناك تحسّسات ملموسة في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني تعتبر أساسية للحفاظ على زخم العملية السلمية.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

سيدي الرئيس، نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة تحت رئاستكم بشأن الحالة في الشرق الأوسط والتي توفر فرصة للدول الأعضاء لتشاطر وجهات نظرها مع مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة.

إن إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط وإيجاد تسوية دائمة وسلمية للمسألة الجوهرية المتمثلة في قضية فلسطين هدف مشترك للمجتمع الدولي تم الإبقاء عليه لفترة طويلة وأيده مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف ما برح يراوغنا، ويحبط جهودنا الجماعية ورغبتنا في إحلال السلام من جهة، وإدامة حلقة الإجحاف والعنف وعدم الاستقرار من الجهة الأخرى. وإن نتائج ذلك الفصل ستكون كارثية - في المقام الأول، بالنسبة للسكان المقيمين في الأراضي المحتلة؛ وعلاوة على ذلك بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويقتضي الأمر بذل جهود مخصصة ومتضافرة لمنع زيادة تدهور الحالة والدفع قدما بعملية حقيقية تهدف إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي بصورة شاملة وسلمية.

وفي ذلك السياق، أعيد إطلاق العملية السلمية في مؤتمر أنابوليس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر والتي ولدت آملا كبيرا وتوقعات مشروعة. ولكن للأسف لم يحدث تقدم ملموس في المفاوضات. ومن الجهة الأخرى، زادت الحالة في المناطق المحتلة خطورة، وهذا مرده إلى حد كبير للسياسات والأعمال الإسرائيلية.

إن المجتمع الدولي يشعر عن حق بخيبة الأمل وبالقلق حيال هذه التطورات. وبينما تقترب من نهاية عام ٢٠٠٨، فإن هدف التوصل إلى معاهدة للسلام، تم إرجاؤه مرة أخرى بدلا من تحقيقه. ولذلك، يمكننا أن نتفهم الشعور السائد فيما بين الدول الأعضاء بأن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي

عريقات رئيس إدارة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الغاية من المؤتمر تعميق التفاهم وبناء الثقة المتبادلة بين الجانبين.

إن اليابان قدمت أكثر من بليون دولار في شكل مساعدة للشعب الفلسطيني منذ إبرام اتفاقات أوسلو، وهي مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة وفقا لتعهداتها بتقديم مبلغ ١٥٠ مليون دولار في مؤتمر باريس الذي انعقد في عام ٢٠٠٧. ونأمل أن تسهم جهودنا في تحقيق سلام طال انتظاره كثيرا في المنطقة.

وباختصار، ترحب اليابان بالتطورات الإيجابية الأخيرة في لبنان وتشدّد على أهمية مواصلة الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من جانب إسرائيل ولبنان. ونحض الأطراف المعنية على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه في نهاية المطاف تقع المسؤولية على الأطراف أنفسها عن تحقيق السلام. إن نجاح المفاوضات يتوقف على جهودها. وما من أحد آخر يمكنه أن يتولى تلك المسؤولية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تخفيف حدة الحالة وتمكين الأطراف من التركيز على جهودها لتحقيق السلام.

إن اليابان تتوقع من القادة في المنطقة مواصلة المفاوضات بتصميم شديد. واليابان من جانبها سوف تواصل القيام بدور الشريك المسؤول والنشط للمساعدة على إحلال السلام في المنطقة. ونتطلع قدما إلى المشاركة في العديد من جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤتمر موسكو المزمع عقده في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل باكستان.

الفلسطينية، أن تكون شريكا رئيسيا في جهود السلام في الشرق الأوسط.

رابعاً، لقد تم بالفعل تحديد إطار السلام في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلاً عن مرجعية مدريد، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والتفاهات التي تم التوصل إليها في أنابوليس، والتي تنبع من ذلك الإطار. ولا يمكن أن يكون هناك أي انحراف أو تعديل في تلك الولاية الأساسية لعملية السلام.

خامساً، وبغية تحقيق تسوية دائمة للصراع العربي - الإسرائيلي، من الحتمي معالجة السبب الجذري ألا وهو - الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك يتطلب الحل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك الجولان السوري. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى إحراز تقدم مواز بشأن مساري سورية - إسرائيل ولبنان - إسرائيل بغية تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

سادساً، لا بد من الاعتراف بصورة موضوعية بالعوائق أمام إحلال السلام والإزالة الفعالة لهذه العوائق. وفترة العام التي مضت منذ مؤتمر أنابوليس أثبتت مرة أخرى أنه لا يمكن للمفاوضات أن تكلل بالنجاح إلا في بيئة تمكينية للثقة والائتمان المتبادلين وحصول تطورات إيجابية على أرض الواقع. وذلك يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وذات مصداقية من جميع الجوانب وعلى مختلف الجبهات، من المسائل الأمنية والسياسية إلى بناء القدرات وجوانب تقديم المساعدة الإنسانية وجوانب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

اتخذ مجلس الأمن أمس الأول لا يراعي مراعاة كاملة خطورة الحالة وكان يتعين أن يوجه رسالة قوية نسبياً ورسالة أوضح من هذا المجلس. ولكن الأمر الأهم من ذلك هو حقيقة أن الضغط الدولي كان قوياً بحيث لم يكن في وسع المجلس أن يظل صامتا في هذه المرحلة الدقيقة.

وبالرغم من أوجه قصور القرار، فإنه قرار هام. بمعنى أنه يبقى الأمل حياً في التوصل إلى تسوية سلمية، بالبناء فعلاً على الاتفاقات والالتزامات السابقة. ولكن على المجتمع الدولي الآن أن يكفل تدعيم التزامه بإحلال السلام في الشرق الأوسط وترجمته إلى نتائج ملموسة، ومعالجة جميع المسائل الأساسية خلال العام المقبل. وتود باكستان أن تبرز بضع نقاط نرى أنها نقاط أساسية لإنجاح هذه العملية.

أولاً، أن الأوان ليمارس مجلس الأمن مسؤوليته عن إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولا يمكن اتخاذ أي نهج أفضل من تنفيذ قراراته وأحكامه بالذات. وأصبح العمل كالمعتاد أمراً لا يمكن استدامته. والمطلوب هو إبداء المزيد من الإرادة السياسية، وخاصة من جانب الأعضاء الدائمين، بغية إحراز تقدم حقيقي.

ثانياً، على المجموعة الرباعية أيضاً أن تستخدم إمكانياتها الكاملة لدعم عملية السلام من خلال مشاركة تنسم بالشفافية والموضوعية، والجمع بين الطرفين وحشد مساندة المجتمع الدولي المعنوية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لجهود السلام.

ثالثاً، وفي سياق النهج الإقليمي، يلزم مجلس الأمن والمجموعة الرباعية أن يعملوا بجدية أكبر مع جامعة الدول العربية، التي أظهرت من جانبها اتخاذ نهج قوي وبناء وديناميكي نحو تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وخاصة من خلال مبادرة السلام العربية. وبالمثل، في وسع منظمة المؤتمر الإسلامي، التي لديها مصلحة تاريخية في التسوية السلمية للقضية

إجراءات تعرض للخطر المفاوضات وعملية إنشاء دولة فلسطين التي لديها مقومات البقاء والمتصلة الأراضي.

سابعاً، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وهو أمر لازم لإحلال السلام الموثوق به والشامل. وناشد أشقاءنا الفلسطينيين تنحية خلافاتهم جانبا وتجميع كل طاقاتهم سعياً لإحلال السلام.

وما زالت باكستان تشعر بالقلق العميق من المعاناة المطولة للشعب الفلسطيني وحرمانه. وحن الوقت للإهاء العاجل لهذه المأساة الإنسانية، التي سببتها وأدت إلى تفاقمها عقود من الاحتلال. ولذلك نكرر الدعوة إلى إحلال السلام العادل والشامل والدائم والقائم على أساس القانون الدولي، والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقات الطرفين والتزاماتهما. وستظل باكستان ثابتة في تقديم دعمها الكامل لاستيفاء الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في الدولة الفلسطينية المستقلة ولديها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وذلك هدف عزيز، وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يكرسا لتحقيقه الاهتمام الكامل والمستمر وجميع الموارد الموجودة تحت تصرفهما. ولن يتطلب النجاح أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة اسكالونا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، وأحيي الأعضاء الموقرين الآخرين في مجلس الأمن، بكل

وعلى النحو الذي نص عليه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والامتناع عن اتخاذ أية خطوات قد تقوّض الثقة أو تخل بنتائج المفاوضات. وعلى إسرائيل أن توقف حملاتها العسكرية في الأراضي المحتلة، التي ما زالت تسبب إصابات بالغة وتوقع خسائر في أرواح الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال الفلسطينيون.

ولا بد أيضاً من وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وهي لا تخدم مصلحة القضية الفلسطينية. ونؤكد مجدداً على أن قتل المدنيين أمر غير مقبول. والمطلوب من جميع الجوانب النأي بأنفسها عن العنف واحترام التزاماتها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

وتقع مسؤولية خاصة على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال، في فلسطين وفي كشمير على حد سواء. ويتعين على الدول القائمة بالاحتلال، بغية إظهار مصداقيتها ورغبتها في السلام، أن تعيد النظر بصورة جديّة في سياساتها وإجراءاتها الثنائية، التي تعرض للخطر في حالة الشرق الأوسط حياة الشعب الفلسطيني المحاصر فضلاً عن عملية السلام ولا تخدم الشواغل الأمنية لإسرائيل ذاتها. وعلى إسرائيل أن تنأى بنفسها عن استخدام القوة، وأن توقف انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز وتشديد الخناق الاجتماعي والاقتصادي والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وأن توقف فوراً بناء الجدار الفاصل غير القانوني، وأن توقف حملتها الاستيطانية الاستعمارية وأن تهدم المخافر الأممية، على النحو الذي وعدت به في مؤتمر أنابوليس، وأن ترفع الحصار عن قطاع غزة. وعلى إسرائيل وقف سياسة التثبيت بالقوة للحقائق على أرض الواقع، وتمزيق المجتمع الفلسطيني، وتغيير هيكله الديمغرافي وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية - وهي جميعاً

ويدين البلاغ الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للقانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، التي تهدد بشدة التكامل الإقليمي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني والظروف الاجتماعية - الاقتصادية لدولتهم، وتمثل هجوما متواصلا على حقهم في الحياة. ويدعو البلاغ إلى انسحاب فوري للسلطة القائمة بالاحتلال، وإلى إزالة نقاط السيطرة الحدودية وإنهاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية على الأرض الفلسطينية وممارستها غير القانونية، التي غالبا ما تكون بتحريض من الخارج للإبقاء على زخم حرب مريحة جدا بالنسبة لتجار وصانعي الأسلحة في نهاية المطاف.

هنالك في إسرائيل من يروجون للسلام ويدعمون حلا حصيفا وتفاوضيا. وفي بعض الأوساط الفكرية والسياسية والأكاديمية في إسرائيل، ليس هناك من شك في أنه ستكون هناك دولة فلسطينية سُنشأ وأن مبادلة الأرض ستؤدي إلى مشاكل قليلة نسبيا. إلا أنه على الرغم من تلك العناصر الإيجابية، يجب أن يتوفر حزم وتصميم أكبر وإرادة أعظم لدى هيئات الأمم المتحدة لتوليد تلك الكتلة الحيوية التي ستؤدي عاجلا أم آجلا إلى سلام حقيقي.

ولا تزال غزة تعاني نتيجة تجاهل إسرائيل لحقوق الإنسان، وقد أصبحت حالة إنسانية طارئة تتوجب معالجتها كذلك. وتلك حالة لا تستطيع البشرية أن تستمر في تجاهلها. فالعمل العسكري الإسرائيلي المفرط وغير المتناسب بهذا القدر، أكرر، لا تستطيع البشرية أن تتحمله بعد الآن. ويبدو أن إنكار الآخر هو سمة سياستها. وهنا، علينا أن نذكر البيانات التي أدلى بها ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الذي أدان الحصار الإسرائيلي على غزة بوصفه انتهاكا جسيما ومتواصلا وجوهريا للقانون الإنساني الدولي، ووصف الحالة بأنها كارثة إنسانية، والسياسات المطبقة بأنها جريمة ضد الإنسانية، متهما من يواصلون تقديم الدعم

احترام، وأن أشكركم على العمل الذي أنجزتموه خلال هذا العام.

إن البعثة الدائمة لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة تقرر بأهمية المناقشة التي ما برحنا نجريها في الأشهر الأخيرة لحل مختلف الصراعات والحفاظ على السلام. ونشدد بشكل خاص على أن مجلس الأمن نظري في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي قدمته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتمت بموجبه الموافقة على سلسلة من التدابير تهدف إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لا سيما في فلسطين. وقد مكن ذلك، بعد أربع سنوات ونصف، من اتخاذ قرار يمهّد السبيل لعقد مفاوضات مباشرة بين الأطراف قد تؤدي إلى سلام عادل ودائم.

ونحن نرحب بالنداء من أجل إقامة دولة فلسطينية بمساهمة جميع الدول والمنظمات الدولية في تسيير عمل الحكومة الفلسطينية على الوجه الأمثل وفي تعزيز تنمية اقتصادها. ولكننا نعتقد أيضا أن تنفيذ القرار يجب ألا يكون حصريا أو محدودا، كما ذكر المراقب الدائم لفلسطين. بل على العكس من ذلك، بهدف كفالة إحلال سلام دائم، يجب أن يكون هناك قبول وشرعية لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشكلها القرار.

إن الشعب الفلسطيني شعب شهيد عانى الكثير نتيجة الإبادة الجماعية والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان. ولذلك السبب نشدد على دعمنا الكامل للبلاغ بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الصادر عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي أحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في الوثيقة S/2008/735.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود

في البداية أن أشكر جاري إلى اليمين، السيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، وهي منطقة تمر بمرحلة حاسمة في سعيها للتوصل إلى حل عادل ودائم.

ينعقد هذا الاجتماع بعد يومين من اتخاذ مجلس

الأمن للقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط - وهو أول قرار جوهري منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. وبالتالي، لا يسعنا إلا أن نرحب بهذه الخطوة لمجلس الأمن والمبادرة الأميركية - الروسية، المشتركة التي نأمل أن تساعد على إعطاء عملية أنابوليس زخماً جديداً وأن تحافظ على إنجازاتها.

من خلال القرار، أكد المجلس مجدداً مسؤوليته عن

عملية المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية والتزامه بها. كما كرر الدعوة إلى ضرورة تنفيذ الطرفين لخارطة الطريق، بينما اعترف بجهود العالم العربي الكبيرة من خلال مبادرة السلام التي أخذ زمامها في عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من أن القرار لا يعالج بعض الجوانب

الهامة، إلا أنه يتميز بإعادة تأكيد المسائل الجوهرية للتوصل إلى حل الوضع في الشرق الأوسط، أي قبل كل شيء، عكس مسار المفاوضات.

ويقتضي ذلك المبدأ نبذ كل الحلول العسكرية

والالتزام بالتفاوض لا من أجل التفاوض وحده ولكن بغية تحقيق الهدف المنشود وانتهاج المسلك القادر على إنجاح المفاوضات. وفي ذلك السياق، فإن عزل الأراضي

السياسي والاقتصادي لإسرائيل بالتواطؤ معها. وبالفعل، أوقفت إسرائيل هذا الموظف المدني في تناقض لمعايير الاحترام الواجب للعاملين من أجل سلام عن طريق التفاوض.

لقد اعتقدنا بأن الفظائع المرتكبة في صبرا وشاتيلا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ قد أصبحت وراءنا. وكان هذا الحدث قد أدى إلى فقدان عدد من الأرواح يفوق تلك التي تسببت بها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الرهيبة هنا في الولايات المتحدة، التي وصفتها الجمعية العامة بالإبادة الجماعية. إلا أننا نشير بقلق إلى أن السياسات التي أدت إلى تلك البربرية لا تزال هي نفسها.

عندما دعا مجلس الأمن في ١٦ كانون

الأول/ديسمبر إلى تعزيز مفاوضات السلام الدولية لإبرام معاهدة سلام قطعي بين إسرائيل وفلسطين، أملنا بأن تتحقق تلك الرغبة. ولا نزال نعتقد أن السلام ينبغي أن تسعى إليه الشعوب. إلا أننا نعتقد بشدة أن علينا أن نعمل بسرعة على وقف العدوان الجاري على حكومة وشعب فلسطين، من دون تقويض طموحاتهم المشروعة والنبيلة ببناء دولة واقتصاد مستقر في أسرع وقت ممكن؛ وفوق ذلك كله عيش حياة كريمة. إلا أنه علينا قبل كل شيء ألا نسمح للذين ارتكبوا جرائم إبادة جماعية من الإفلات من العقاب، وهي الطريقة لالتهام الجراح.

إن الصمت بالنسبة لجمهورية فتزويلا البوليفارية

ليس خياراً للقضية الفلسطينية والشرق الأوسط أو لقضايا شعوب العالم. وقد أكد ذلك الرئيس هوغو تشافيز فرياس في جميع المنتديات الدولية. ولذلك السبب، فإننا نرسل رسالة أمل وتضامن أخوية إلى شعب فلسطين من هذه القاعة. ونأمل حقاً أن يحققوا سلاماً دائماً في المنطقة، مما سيفيد شعب إسرائيل أيضاً من دون شك.

لا تزال مبادرة السلام العربية، التي أطلقت عام ٢٠٠٢، تتسم بالأهمية بوصفها جهدا شجاعا ومتوازنا يتطلع إلى المستقبل، وعلى إسرائيل أن تتجاوب معها بنفس الشجاعة والعزيمة.

إن المملكة المغربية، التي يرأس ملكها محمد السادس لجنة القدس، تقف بدورها على أهبة الاستعداد، كالعهد بها، للمساهمة في إنجاح المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط وضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

إننا نأمل أن يكون التأكيد الوارد في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) بأن مسألة الشرق الأوسط تبقى قيد نظر مجلس الأمن تعبيرا صادقا عن رغبة المجلس في المساعدة في عملية المفاوضات والوثبات على انخراطه فيها. بمتابعة المستجدات وتقييم النتائج والعمل على إعطاء زخم جديد لها إذا استدعى الأمر، وألا يكون الأمر مجرد بلاغة شكلية. لقد آن أوان أن تنعم شعوب المنطقة بالأمن والسلام من جديد، وأن تستعيد سورية الجولان وأن تصبح المنطقة بأسرها أرضا تتعايش فيها كل الأديان في جو من التعاون المثمر بين شعوبها كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): منذ أعوام ونحن نستمتع إلى صيحات الإنذار بالهيار وشيك للاقتصاد الفلسطيني. ورغم صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فإن هناك بعض التطورات الإيجابية مثل تنامي الدعم المقدم من المانحين، واستمرار المفاوضات بين طرفي الصراع وقيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ مشاريع حيوية. ومع

الفلسطينية، والاستمرار في سياسة الاستيطان، وقطع إمدادات الطاقة أفعال تتناقض كلها مع روح التفاوض.

المبدأ الأساسي الثاني يفترض أن على الأطراف المعنية احترام تعهداتها في إطار خريطة الطريق والامتناع عن أي أعمال قد تضر بالمفاوضات أو تضعف الثقة التي يجب أن تسود بين الأطراف. ورغم أن إطلاق إسرائيل لسراح ٢٥٠ سجينا فلسطينيا أمر مشجع، فإن الاغتيالات الموجهة ومنع وصول المساعدة الإنسانية وإعاقة حرية حركة الفلسطينيين بين غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، كلها أمور تشكل انحرافا عن جو الثقة المطلوب وتزيد من مشاعر الإحباط بين الفلسطينيين، وهم الضحايا الأبرياء.

المبدأ الأساسي الثالث هو دعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في خلق البيئة الملائمة للمفاوضات ومساندة الحكومة الفلسطينية. هذان أمران لا غنى عنهما لنجاح جهود السلام. إن الدول التي تربطها علاقات خاصة مع الأطراف أو التي بوسعها أن تؤثر إيجابا عليها مطالبة بتشجيع وتعزيز عملية المفاوضات. وفي هذا الصدد، بوسع أعضاء المجموعة الرباعية أن يؤدوا دورا حيويا بإعطاء عملية المفاوضات زخما مؤثرا، وإننا لنأمل أن يقود ذلك الزخم في عام ٢٠٠٩ إلى الحصول على نتائج ملموسة على أرض الواقع لصالح الشعب الفلسطيني الذي يعاني أكثر من غيره تحت الاحتلال الراهن. وفي ذات الوقت، ثمة حاجة ملحة للمصالحة بين الفلسطينيين أنفسهم. ولا بد من بذل كل الجهود لتأمين ذلك على وجه السرعة.

ورابع المبادئ الأساسية، وآخرها، يقتضي وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة سلام عن طريق المفاوضات. إن الدعوة إلى مواصلة المفاوضات وهيئة الظروف اللازمة لاختتامها تستهدف إبرام معاهدة سلام تحسم كل القضايا، بما فيها القضايا الأكثر حساسية وخطورة. وفي هذا الصدد،

كما أصبحت المستوطنات والإغلاقات خطرا أساسيا يهدد رؤية الدولتين.

لقد شهدنا تجزؤا خطيرا في الجانب الفلسطيني. ولا يزال الفلسطينيون المتشددون يسعون إلى تقويض المفاوضات الثنائية بتوجيه أعمال العنف عشوائيا ضد المدنيين الإسرائيليين. كما أن المفاوضات قد تجهض إن لم تستند إلى وحدة الصف الفلسطيني. وثمة حاجة عاجلة لمساندة بذل جهود متجددة نحو المصالحة يصاحبها وقف حقيقي لإطلاق النار في قطاع غزة وفي محيطه.

نواجه اليوم حالة من انعدام الاستقرار السياسي على جميع الجبهات. وتقوم حاجة ماسة إلى تدابير حاسمة من قبل أصحاب المصلحة الأساسيين لدعم مسيرة المفاوضات الراهنة. ونحن من موقعنا كمانحين يجب ألا ننسى العلاقة بين الدعم المالي والنتائج السياسية. علينا أن نوحّد جهودنا لدعم عملية السلام فإن التجزؤ في أوساط المانحين سيضر بفرص نجاح عملية السلام.

إننا نرحب بالقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي اعتمده المجلس مؤخرا والذي يهيب في الفقرة الرابعة منه بالمانحين بأن يقدموا المساعدة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأن يصلوا بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى حدودها القصوى، وأن يساهموا في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تمهيدا لإنشاء الدولة.

إن لجنة الاتصال المخصصة تظل الأداة الرئيسية لحشد وتنسيق الدعم من المانحين بالترادف مع عملية أنابوليس. لقد أفلحنا في جمع مساهمات ضخمة للسلطة الفلسطينية تحت القيادة المقتردة للرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض. كما أن اجتماع اللجنة في أيلول/سبتمبر من هذا العام أكد مجددا التزام جميع الأطراف - إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمانحين - بمساندة إنشاء دولة

كل ذلك، فمن الصعوبة بمكان، إذا تركنا جانبا الإنجازات التي ذكرناها، رؤية حتى ملامح اقتصاد فلسطيني مستدام ما لم تقم إسرائيل بالوفاء بوعداتها برفع الحصار.

إن النمو الاقتصادي شرط للتقدم السياسي. لقد أمضى مجتمع المانحين أعواما طويلة وهو يدعم عملية بناء المؤسسات الفلسطينية ويعمل على تعزيز الخضوع للمساءلة. وإن القيود التي فرضتها إسرائيل مؤخرا على التحويلات المالية إلى المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، ضمن تدابير أخرى، تقوض أركان المؤسسات الفلسطينية، إذ أن السلطة الفلسطينية ستفقد حتما سندها الشعبي إن هي عجزت عن سداد رواتب موظفيها أو توفير الإغاثة الطارئة. كما أن الأمم المتحدة ستعجز عن سداد رواتب موظفيها بسبب القيود على التحويلات المالية. إن تلك القيود تهدد المؤسسات الشرعية وتنعش اقتصاد السوق السوداء وتجعل المنظمات الراديكالية أكثر جرأة.

لا يزال النشاط الاستيطاني يتنامى في الضفة الغربية. ويدل التعداد السكاني الإسرائيلي لعام ٢٠٠٧ على أن عدد المستوطنين قد ارتفع من ١٣٠.٠٠٠ في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢٧٠.٠٠٠ اليوم. ويجب أن نعترف لإسرائيل بالفضل في إخلاء أحد المنازل في الخليل، قبل أسبوعين، كان المستوطنون قد استولوا عليه دون وجه حق؛ ولكننا مع ذلك نشعر بقلق شديد حيال النمط الذي بدأ يظهر مؤخرا بتدمير مساكن الفلسطينيين وإجلاء الأسر الفلسطينية من ديارها. هذه التدابير تتناقض مع القانون الدولي وتهدد مستقبل المفاوضات.

المستوطنات والإغلاقات الإسرائيلية تطورت حتى أصبحت هيكلًا أساسيًا متماسكا في كل أرجاء الأراضي المحتلة. وذلك الهيكل يخنق الاقتصاد الفلسطيني ويضعف المؤسسات الفلسطينية ويعيق تنمية الدولة الفلسطينية.

والتقدم الذي تحقق في أنابوليس يجب ألا يهدر. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان، وبصرف النظر عما سيكون عليه تشكيل القيادة في إسرائيل أو السلطة الفلسطينية، يجب أن يستمر هذا التقدم، ويجب الإسراع في المفاوضات الثنائية، وعليها بطبيعة الحال الامتثال لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

إن أستراليا تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، التي أشرنا إليها قبل أسابيع قليلة أثناء مثول إسرائيل مؤخرا في مجلس حقوق الإنسان في سياق عملية الاستعراض الدوري العالمي. ونشعر بالقلق الشديد لتجدد العنف والهجمات العشوائية ضد إسرائيل، الأمر الذي ندينه. وندعم بقوة دعوة المجموعة الرباعية إلى احترام وتمديد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية. وتكرر أستراليا دعوة المجموعة الرباعية لضمان وصول الإمدادات الإنسانية إلى غزة بشكل مستمر.

وككل الدول ذات التفكير السليم، فإن أستراليا تدعم الجهود لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها، وفقا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك أحدثها وهو القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ونرحب بالاهتمام المتجدد بمبادرة السلام العربية المقدمة من المملكة العربية السعودية، بوصفها أساسا محتملا للمزيد من المحادثات، ويحدونا الأمل بأنه سيكون من الممكن إحراز التقدم على المسار الإسرائيلي - السوري.

ولن يتحقق السلام إلا بدعم المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، فإن زعماء الأطراف هم الذين يتعين عليهم صنع السلام، ولكن تقع علينا مسؤولية كبيرة وجسيمة بأن ندعم تلك العملية. وقد طلب إلينا الإسرائيليون والفلسطينيون أن ندعم جهودهم من خلال تهئية بيئة مؤاتية للسلام ونبذ العنف وحل الدولتين. كما أن المجموعة الرباعية دعتنا جميعا

فلسطينية. ويعتمد استمرار المانحين في مساندة العملية على مدى تحقيق الأطراف للتائج المتوخاة. إن الفرصة سانحة لذلك وعلينا أن نعزز الزخم الراهن لإيجاد حل للصراع عن طريق المفاوضات وإقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات الحياة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أستراليا.

السيد غولجينوفسكي (أستراليا) (تكلم

بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر السيد سيري على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها. وأحسب أننا جميعا ندين بالشكر والاحترام لموظفي الأمانة العامة الذين يقومون بعمل بالغ الأهمية في هذا الشأن. كما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، لإتاحتمكم الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. قد يكون الوصف المتكرر لهذا الأمر بالأهمية قد أفقده بعضا من معناه، ولكن الموضوع مهم حقا لنا جميعا، حيثما كنا نعيش، بما في ذلك في أستراليا. لقد تكلمنا باستفاضة عن هذا الأمر في الجمعية العامة، ولذلك لن أطيل اليوم.

إن أستراليا، بوصفها صديقا قويا لإسرائيل وللشعب الفلسطيني، تتشاطر رؤية الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإننا نرحب ببيان المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي أكدت فيه من جديد دعمها للمفاوضات الجارية في إطار عملية أنابوليس. وقد تشجعنا بالتزام أطراف المجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في شرم الشيخ "بمفاوضات نشطة ومستمرة ومتواصلة"، وببطبيعة الحال أيضا بتنفيذ التزامات كل من الطرفين بموجب خارطة الطريق إلى السلام.

رئيسي وتبث الرعب بين السكان الإسرائيليين. إننا نحث حماس وإسرائيل على الإبقاء على وقف إطلاق النار وتجنب استئناف الأعمال القتالية.

وأيسلندا التي أيدت بقوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤمن بأهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام. وأود أن أوجه اهتمام المجلس إلى اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام فلسطيني - إسرائيلي عادل ومستدام، وهي هيئة ثلاثية تشارك فيها قيادات نسائية إسرائيلية وفلسطينية وشخصيات نسائية دولية مرموقة لها خبرات في الدبلوماسية والمفاوضات السياسية. وتعمل اللجنة تحت رئاسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويمكن للأطراف الرئيسية في عمليات السلام الاستفادة لا من التدخلات الجوهرية التي يمكن أن تقدمها اللجنة للعملية فحسب، بل أيضا من أساليب العمل الفعالة التي طورها أعضاء اللجنة من أجل التوصل إلى اتفاقات فيما بينهم على المسائل الرئيسية.

ولا مغالاة في الأهمية التي توليها المرأة للدور الذي يمكن لحل عادل ودائم وقائم على الدولتين أن يؤديه في العملية. فالتضامن بين النساء عبر خطوط الصراع يمكن أن يبعث الإلهام والأمل في مجتمعاتهن برمتها.

إن الحل السلمي العادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ضروري للسلام والأمن في كل أنحاء المنطقة وفي العالم بأسره. والدور الرئيسي لمجلس الأمن هو صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، يتحمل أعضاء المجلس المسؤولية عن القيام بأقصى ما يستطيعون لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وينص القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر على مواصلة المفاوضات الثنائية. ونحن نرحب بقرار المجلس. ولكن عدم وجود تقدم في تلك المفاوضات، وما يرافق ذلك من تدهور في الحالة الإنسانية

إلى تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي، والمساعدة في بناء المؤسسات اللازمة لدولة فلسطينية في المستقبل.

وأستراليا ملتزمة بتقديم ذلك الدعم ونحن على استعداد للمساعدة بكل طريقة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ كرواتيا على تولي رئاسة المجلس للمرة الأولى، وأشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

مما يبعث على الأسى في هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن نشاهد الحالة الإنسانية العصبية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن نرى أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لم يتحقق حتى الآن وأن الاحتلال قد ازداد حدة.

وإذ نتظر نتائج للمفاوضات المستمرة، لا بد من إجراء تغييرات على الأرض. ويتضمن ذلك رفع القيود المفروضة على الوصول إلى قطاع غزة ونظام الإغلاق المفروض على الضفة الغربية، الذي يفرض قيودا شديدة على حرية حركة الفلسطينيين ويؤثر على كل نواحي حياتهم، بما في ذلك حقوق الملكية، وحقهم في التعليم والصحة والعمل. ويتضمن أيضا وقف توسيع المستوطنات وضع عقبات أخرى على الأرض، تتناقض مع القانون الدولي وتزيد من صعوبة تحقيق حل الدولتين.

وعلى الجانب الفلسطيني، يجب أن تنتهي المصادمات بين حماس وفتح. ويجب أن تتوقف تماما هجمات الصواريخ من قطاع غزة، تلك الهجمات التي تستهدف المدنيين بشكل

وقد تزايد ما يقوم به المستوطنون الإسرائيليون من أعمال عنف بشعة وإرهاب وتنكيل وتصرفات عنصرية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية. والأحداث المروعة والمدانة التي وقعت مؤخرا في الخليل، حيث قام المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون بإحراق المنازل والبساتين الفلسطينية وقتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد، تنم عن وجود حملة معدة سلفا للإرهاب والتخويف من أجل جعل حياة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء هناك أشد تعاسة.

ويشهد المجتمع العالمي اليوم الحالة المأساوية التي لم يسبق لها مثيل التي يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة للجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. ويشهد المجتمع الدولي اقتراح النظام الإسرائيلي ضد أناس أبرياء بعضا من أكثر الجرائم بشاعة على الإطلاق في تاريخ البشرية. ويتعرض أكثر من ١,٥ مليون نسمة في قطاع غزة للتجويع الجماعي والمجازر الجماعية والعقاب الجماعي. ويحرمون من أبسط السلع الأساسية والإمدادات الطبية والخدمات اللازمة لبقائهم.

ويتجاهل النظام الإسرائيلي العديد من نداءات المجتمع الدولي، ويقوم عمليا بالقضاء على شعب بأكمله أمام أنظار المجتمع العالمي، وهو عمل إجرامي وصفه مسؤولو الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان بـ "جريمة ضد الإنسانية".

لا شك في أنه كان متعذرا على مؤسسي الأمم المتحدة، قبل بضعة عقود، أن يتخيلوا تعرض شعب كامل في القرن الحادي والعشرين لهذه الجرائم البشعة ضد الإنسانية، وللتجويع حتى الموت من جانب نظام إجرامي، بينما ظل مجلس الأمن مكتوف الأيدي. غير أن ذلك، لسوء الطالع، هو ما يحدث الآن. وقد تأخرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن طويلا في اتخاذ إجراءات عاجلة ومجدية لمواجهة هذه الفظائع

وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقتضي تغيير النهج إزاء المفاوضات.

وفي هذا الصدد، أوجه الانتباه إلى ملاحظات السيد مارتي أهتيساري، الحائز على جائزة نوبل للسلام، أثناء حفل تسلم الجائزة في أوصلو مؤخرا حيث دعا المجموعة الرباعية والاجتمع الدولي ككل، إلى إيلاء الأولوية العليا والالتزام الجاد بمشروع بناء السلام الصعب هذا الذي ينتظرنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في هذه المرحلة الدقيقة إن الحالة على الأرض، لا سيما في قطاع غزة، قد بلغت مرحلة مروعة، ويتعرض السكان الذين يعيشون هناك لجرائم إسرائيلية لا توصف ويكابدون كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل على مدى العقود الماضية.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، زاد تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة. إن الهجمات العسكرية على المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم، وهدم البيوت والممتلكات الأخرى، وعمليات القتل المستهدفة، والبناء غير القانوني للمستوطنات وتوسيعها، والتدابير الاستعمارية، ونقل المستوطنين، وفرض نظام التصاريح وغيره من القيود المشددة على التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء جدار الفصل العنصري غير القانوني، كل ذلك ما هو إلا أمثلة قليلة على الأنشطة الإسرائيلية الإجرامية التي تستمر بلا هوادة، بل تزايد وتيرتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري فرض كل أشكال التدابير اللاإنسانية وغير القانونية على السكان المدنيين الفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة.

عضو دائم في المجلس للنظام الإسرائيلي إلا أن يعتبر دعماً واضحاً لجرائم الحرب والأنشطة غير القانونية التي يواصل النظام الإسرائيلي ارتكابها بإصرار.

في الختام، أود أن أعرب عن رفض الاتهامات الباطلة التي كالتها لبلدي ممثلة النظام الإسرائيلي في بيانها. وغني عن القول إن ذلك مثال آخر على جهود ذلك النظام العقيمة لصرف الانتباه عما يقتضيه من إرهاب الدولة وفظائع في المنطقة من خلال شن حملات التشهير بالآخرين. كما لم يكن مقبولاً أن نستمتع إلى ممثل وفد كرواتيا، بصفته الوطنية، يشير على نحو غير مبرر إلى بلدي. وذلك، في رأينا، عمل طائش لأن تلك الإشارات، وهي بمثابة ادعاءات لا أساس لها من الصحة ومرفوضة، قد استندت إلى مغالطات افعلها النظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أهنيكم على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس هذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة الشهرية بشأن مسألة تبقى من أهم المسائل المعروضة على مجلس الأمن، إذ تتعلق بواحد من أقدم التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي ما زالت قائمة، وهي تظل بحاجة إلى أن يقيها المجلس قيد نظره. ولا يفوتني أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية للمجلس. واسمحوا لي، في البداية، أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد دعونا هذا المجلس في كل مناسبة إلى أن يتحمل مسؤوليته تجاه أزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأن يوليها ما تستحقه من اهتمام حفظاً لمصداقية المجلس ولإيجاد حل لتلك القضية.

وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، وللمساعدة على التخفيف من شدة معاناة وعذاب الشعب في قطاع غزة.

التزام الصمت من جانب المجتمع الدولي ليس خياراً ولا يمكن تبريره. فمئات الآلاف من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، يتطلعون بحسرة وخيبة أمل إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بينما يتعرضون دوماً للتهديدات والتخويف والجرائم المروعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. لا يجوز لنا أن نتركهم وشأنهم. ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه، فيعجل باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الأبرياء الذين يواجهون العقاب الجماعي في قطاع غزة.

كما أن النظام الإسرائيلي يواصل احتلاله الوحشي للجزء الجنوبي المحتل وأعماله غير القانونية فيه. ويستمر أيضاً في احتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية، ويتمادى في اختراقاته اليومية للأجواء اللبنانية، في انتهاك سافر لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهناك دلائل أخرى على ازدياد النظام الإسرائيلي بالمجلس وقراراته، وينبغي تناولها بصورة جدية.

ومما لا شك فيه أن تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء، وهو أمر ناجم بدوره عن الدعم غير المشروط الذي يقدمه عضو دائم في المجلس للنظام الإسرائيلي، دفع بذلك النظام إلى أن يتجرأ ويواصل ما يقتضيه من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا يكتفي النظام الإسرائيلي بمواصلة جرائمه الفظيعة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة في إفلات تام من العقاب فحسب، بل يتمادى أيضاً في تخويفه لوكالات الأمم المتحدة ومسؤوليها المعنيين بحقوق الإنسان، وفي تهديداته الخبيثة للدول التي تتعاطف مع الشعب الفلسطيني البريء. ولا يمكن للدعم اللامشروط الذي يقدمه

وعندما نتحدث عن حل الدولتين، يلزم التأكيد على ضرورة أن تتمتع الدولة الفلسطينية المنشودة بالسيادة الكاملة غير المنقوصة على أراض متصلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن تتوفر لها مقومات الحياة. إلا أن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الأرض العربية المحتلة وتشديد جدار الفصل العنصري على تلك الأرض يشكل عقبة في وجه إقامة الدولة الفلسطينية.

وإن إصرار السلطات الإسرائيلية على بناء المستوطنات اللاحقونية، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة وعلى الرغم من الإجماع الدولي على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يضرب بعرض الحائط فرص تحقيق السلام ويشكل صفة مؤتمراً أنابوليس الذي كان آخر مبادرة في سلسلة المبادرات العديدة التي لم تلق قبولا من الجانب الإسرائيلي. ولذلك لا بد لمجلس الأمن من تأكيد قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨) بأن يعتمد مشروع القرار العربي حول الاستيطان الإسرائيلي الموجود بالحبر الأزرق على طاولة المجلس.

من التحديات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين ما يقوم به ساكنو المستوطنات الإسرائيلية من أفعال إرهابية بحق المدنيين الفلسطينيين العزل، كما هو الحال في مدينة الخليل الفلسطينية المحتلة، حيث تتواصل اعتداءات المستوطنين المتطرفين المسلحين على السكان الفلسطينيين دون قيام إسرائيل بمنع تلك الاعتداءات بحكم مسؤوليتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مما يخالف القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، وهو ما أكدته مؤخرا السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في معرض إدانته لتلك الأفعال المشينة. ولا ريب في أن إفلات المستوطنين الإسرائيليين من العقاب هو ما يشجعهم على التماادي في الإرهاب.

والواقع أن المجلس اعتمد قبل يومين قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وهو القرار الأول للمجلس بشأن القضية الفلسطينية منذ خمس سنوات. ولا شك في أن قيام المجلس باعتماد قرار لتحريك عملية السلام الراكدة لأمر محمود ومدعاة للترحيب من حيث المبدأ. ولكن الأمر، للأسف، يقتصر على المبدأ. فمن حيث المضمون، يعاني القرار من أوجه قصور لإغفاله عقبات تهدد فرص تحقيق سلام شامل ومستدام في المنطقة، ومن أبرزها مسألة الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي العربية المحتلة، وما يتبعه من خروقات للقانون الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان تمس الشعب الفلسطيني.

إن دعوتنا لهذا المجلس مرارا لمعالجة أزمة الشرق الأوسط بأسلوب يهدف إلى التوصل إلى تسوية تغطي جميع جوانب المشكلة ليست قائمة على رأينا وحدنا فقط، فهذا هو أيضا رأي المجلس. وقد أكد على ذلك في بيان رئاسي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام (S/PRST/2008/46) صدر بمناسبة اعتماد قرار تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ولذلك، فنحن نتساءل عن سبب عدم تجسيد مضمون ذلك الاعتراف في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) هذا، وبناء على ذلك، نتفهم الأسباب التي حالت دون اعتماد ذلك القرار بالإجماع.

أحسب أن أعضاء المجلس يتفقون معي على أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط وإيجاد حل مستدام للقضية الفلسطينية مبني على أساس قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو مطلبنا جميعا بدون استثناء. فكلنا نسعى إلى حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي، وحل جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين والحدود والأمن والمستوطنات والمياه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد بول بادجي.

السيد بادجي (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأنا متأكد من أن الطريقة الفعالة التي تضطلعون بها بمسؤولياتكم ستكفل تكلل أعمال المجلس بالنجاح.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي سلفكم الموهوب، السفير خورخي أورينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعرب عن أحر التحيات للسيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، وأهنئه على إحاطته الإعلامية المتميزة التي قدمها للمجلس هذا الصباح.

أود أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة الفرصة لي للمشاركة، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في هذه المناقشة الهامة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

لا تزال اللجنة تحبذ بحزم المفاوضات السياسية من أجل إقامة سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط. وتثني اللجنة على اعتماد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، الذي أعرب هذا المجلس فيه عن تأييده للمفاوضات التي شُرع فيها في أنابوليس، ودعا الطرفين كليهما إلى الوفاء بالتزاماتهما في إطار خريطة الطريق وإلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تخل بنتيجة المفاوضات النهائية، كما دعا المجتمع الدولي إلى تهيئة مناخ مشجع

إن هذا المجلس قادر على إقناع إسرائيل بأن تنسحب من الجولان السوري المحتل ومما تبقى من الأراضي اللبنانية التي تحتلها، وبأن توقف خروقاتها المستمرة للأجواء اللبنانية وبأن تنفذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق ووفقا للشرعية الدولية الممثلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

من العراقيل الخطيرة لتحقيق السلام الشامل في الأرض الفلسطينية المحتلة استمرار إسرائيل بسياسة العدوان والحصار والتجويع للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فيما يُعد انتهاكا خطيرا لكل القوانين والاتفاقات والمبادئ والأخلاق. ويهدد هذا الحصار حياة سكان القطاع الذين بلغ عدد ضحاياهم المئات، بما فيهم عشرات الأطفال الذين قضوا بسبب انقطاع التيار الكهربائي وفقدان الأدوية الأساسية. ولم تكتف السلطات الإسرائيلية بتلك الأفعال التي يندى لها الجبين بل تعدت ذلك إلى عرقلة جهود الإغاثة. فقد منعت سفن الإغاثة الإنسانية من الوصول إلى القطاع محملة بمساعدات إنسانية كالسفينة الليبية "المروّة" والسفينة التي أبحرت من يافا محملة بمساعدات وهدايا عيد الأضحى وغيرهما. ولقد وصف السيد رتشارد فوك، المقرر الخاص لحقوق الإنسان، هذه الأفعال بقوله إنها عقاب جماعي يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، وأنه يجب على المحكمة الجنائية الدولية بحث توجيه الاتهام لقادة إسرائيل، مشيرا إلى أن إسرائيل لا تسمح بإدخال الغذاء إلا بما يكفي لتجنب المجاعة الشاملة وتفشي الأمراض، تاركة الفلسطينيين في محنة يائسة. فأين هذه السلوكيات من سلوكيات المجتمع المدني المتحضر.

إن الأمر بيد مجلس الأمن لإثبات جدية القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، كما أن المجلس مسؤول عن متابعة تنفيذه.

المعيشية المروعة لسكانها. وينبغي لإسرائيل أن توقف فوراً العمليات العسكرية والاستخدام المفرط للقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تتصرف في إطار اتفاقية جنيف الرابعة. وندعو الطرفين إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والسماح بأن يسود الهدوء.

واللجنة يساورها بالغ القلق أيضا إزاء عنف المستوطنين الأخير، بصفة خاصة في مدينة الخليل بالضفة الغربية. إننا ندين هجمات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين مثلما ندين تدمير الممتلكات. ونذكر إسرائيل بمسؤوليتها، بصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال، عن حماية المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية والأماكن المقدسة. ويلزم إسرائيل أن توقف أيضا على نحو عاجل أنشطة الاستيطان، وأن تفي بواجباتها بموجب خريطة الطريق.

المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنتي، يبذل قصارى جهده لتهيئة مناخ مفض لإجراء مفاوضات التسوية النهائية. وتؤكد اللجنة على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم حلها بجميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. ونحث كل الأطراف المعنية على دفع عملية السلام قدما نحو تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧. وينبغي أن تقوم التسوية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك قبول إسرائيل باعتبارها جارا يعيش في سلام وأمن في إطار تسوية شاملة عادلة دائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة ليدي بيان آخر. وأعطيه الكلمة.

للمفاوضات. وإن الالتزام بعدم الرجوع عن هذه العملية يجب التمسك به بصورة مطلقة.

لئن كانت لجنتنا تؤيد بقوة استمرار المفاوضات، فإننا لا يسعنا أن نتجاهل الفجوة الكبيرة بين العملية السياسية والوضع المؤسف على أرض الواقع. وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء تجدد العنف في قطاع غزة والحالة الإنسانية المتردية في المنطقة. ويشل الحصار الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال حركة السكان المدنيين. وتدين لجنتنا إدانة لا لبس فيها أعمال العنف التي يرتكبها الجانبان والتي تتسبب في وقوع خسائر بين المدنيين، سواء في العمليات العسكرية الإسرائيلية أو نتيجة لإطلاق الصواريخ من غزة. وفي الوقت نفسه، ترى اللجنة أنه من غير المقبول تماما وغير المنصف أن يتحمل جميع السكان المدنيين في قطاع غزة العقاب الجماعي والحصار الخانق نتيجة لأعمال ترتكبها جماعات متمردة صغيرة.

لقد تدهورت الحالة الإنسانية في قطاع غزة تدهورا حادا في الأشهر الماضية. ويتعين أن يحصل سكان غزة بصورة عاجلة على السلع الأساسية مثل الوقود والإمدادات الغذائية. وقد توقفت المرافق الطبية عن العمل لعدم وجود الكهرباء والمعدات الأساسية. وهناك حاجة ماسة لمواد البناء لإصلاح المنازل والمدارس التي قُصفت. وقد جرى السماح بدخول بعض المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في الأيام الأخيرة، ولكن ليس بما يكفي لتلبية احتياجات السكان. واليوم، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تعليق توزيعها للغذاء على الفلسطينيين في قطاع غزة بعد أن نفذت إمداداتها.

ونطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن ترفع فوراً الحصار المفروض على قطاع غزة وأن تسمح للوكالات الإنسانية بالدخول للمساعدة في تخفيف الظروف

هذه العملية مهمة أكبر في العام القادم. وأبرزتُ بصفة خاصة مسألة أعتقد أنها تخللت كل البيانات المدلى بها في مناقشة اليوم تقريبا - ألا وهي الوضع الصعب في غزة. وأعرب عن تقديري لإعراب كثيرين عن الدعم القوي الذي سمعته حول هذه الطاولة للنداء الملح الذي أوجهه إلى المجلس نيابة عن الأمين العام بان كي - مون من أجل التقييد بالتهدئة وتمديداتها. وريثما يتم ذلك، إذا تابع المرء أحداث اليوم، سيدرك سبب أهميته، لأننا سمعنا من الصحافة في غزة بيانات تنير شكوكا حول تمديد التهدئة.

اسمحوا لي أن أوضح شيئا: إن عودة العنف الشامل إلى قطاع غزة لا يمكن أن تكون في مصلحة الشعب الفلسطيني. يجب وقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل والمعايير ويجب وقف كل أعمال العنف، بما في ذلك الاجتياحات والضربات الجوية الإسرائيلية.

لدينا اجتماع هام للمجموعة الرباعية يوم الاثنين، يدعو إلى التوفير المستمر للمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني. والحق، ما لدينا الآن هو وحدة صف دولية وراء الجهود الرامية لتأمين إعادة فتح المعابر وتخفيف المعاناة غير المقبولة للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وقد قاد الأمين العام شخصيا تلك الجهود. ومرة أخرى، ستتعرض تلك الجهود لخطر بالغ إذا لم تحترم التهدئة، لذلك سنحتاج إلى مساعدة كل أعضاء المجلس لتحقيق ذلك في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

السيد فايسبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أخذ المزيد من وقت المجلس الثمين. أعتقد أننا أجرينا مناقشة طويلة وتشاطر معظمنا رسالة الأمل والتقدم في عملية السلام، غير أنني يجب أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل إيران.

مرة أخرى، يوضح بيانه التحديات الماثلة أمامنا التي تشكلها قوى التطرف في المنطقة، بقيادة قوى إيران الإسلامية، التي تحاول باستمرار عرقلة التقدم نحو السلام. وأعتقد أن كل بيان أدلى به اليوم نقل رسالة أمل باستثناء البيان الذي أدلى به ممثل إيران والذي كان متناقضا تماما مع تلك الرسالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد سيري للرد على الملاحظات التي أبدت والإجابة عن الأسئلة التي طرحت.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): كان حقا يوما طويلا، لذلك سأتوخى الإيجاز.

بداية، اسمحوا لي أن أشكر كل الوفود التي أعربت عن تقديرها لي وللأمين العام على عملنا وإسهاماتنا في الجوانب المختلفة لعملية السلام. لقد استمعت، بالطبع، باهتمام بالغ لهذه المناقشة وأجد لزاما علي أن أقول إنني، أيضا، سأعود إلى القدس هذا المساء بشعور بأن المناقشة كانت بناءة إلى حد كبير. وأود أن أرحب، بصفة خاصة، بإسهامات مندوبي فلسطين وإسرائيل. وأعتقد أن هذه هي الروح التي ينبغي أن تنتقل بها إلى العام الجديد.

في بياني أبرزتُ أنا أيضا حقيقة أنه، مع الاحتمالات الناشئة عن القرار الجديد الهام ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، في فترة الغموض القادمة، علينا أن نكفل أننا قادرون على مواصلة